إسهام السنوسي والمغيلي في إحياء تراث علم الكلام الأشعري والفقه المالكي ونشره في بلاد المغرب العربي وغرب إفريقيا

د. قاسم جاخاتي
أستاذ محاضر بكلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة شيخ أنتا جوب، بداكار- السنغال

Dr Khassim Diakhaté
Maître de conférences/FLSH
Université Cheikh Anta Diop
Dakar-Sénégal

الكلمات المفاتيح:
علماء جزائريون، علم الكلام، فقه مالكي، المغرب العربي، غرب إفريقيا.

ملخّص البحث:

يرمي هذا البحث إلى توضيح الإنجازات التي حققها علماء جزائريون بارزون في مجال دراسة ونشر التراث العلمي للمدرسة الفقهية المالكية ومدرسة علم الكلام الأشعري. ويُقصد بهم محمد بن يوسف السنوسي (ت 1490م) وعبد الكريم المغيلي (ت1503م). وكانت فعالية مناهج تدريس هؤلاء الأعلام وبراعتهم في التأليف بمثابة حافز هام سهّل انتشار فكر المذهب المالكي وإشعاع علم الكلام الأشعري في بلاد المغرب العربي وفي أقطار إفريقيا الغربية.

Résumé :

Le présent travail tente d'élucider les réalisations d'éminents érudits algériens en matière d'étude et de la diffusion du patrimoine scientifique de l'école juridique malékite et de l'école théologique ash'arite. Il s'agit de Mohammed Ibn Yûsuf al-Sanûsî (m. 1490) et d'Abdul Karîm al-Mahgîlî (m. 1503). L'efficacité de leurs méthodes d'enseignement et leurs talents d'auteur ont donné une importante impulsion en faveur du développement de la pensée juridique malékite et du rayonnement de la théologie scolastique ash'rite aussi bien dans les pays maghrébins qu'en Afrique de l'ouest.

Mots clés : érudits algériens, théologie scolastique ash'arite, école juridique malikite, Maghreb, Afrique de l'Ouest.

مقدمة:

ساهم عدد كبير من الأعلام الجزائريين في إحياء تراث العقد الأشعري والفقه المالكي ونشره على نطاق واسع وبطريقة جيدة؛ ولاقت مؤلفاتهم رواجا ونجاحا في بلاد المغرب العربي وأقطار إفريقيا الغربية. وسندرس في هذا البحث ونحلل أهم ما أنجزه، في هذا المضمار، العلامة محمد بن يوسف السنوسي التلمساني (ت 895هـ/1490م)، والعلامة عبد الكريم المغيلي التلمساني (ت909هـ/1503م).

تَبَحَّرَ الإمامُ السنوسي في علوم الفقه المالكي ونبغ في علم الكلام الأشعري الذي ألف فيه **العقيدة الكبرى** و**العقيدة الوسطى والعقيدة الصغرى** وغيرها، وشاعت هذه المؤلفات وانتشرت في العالم الإسلامي، ولكن أكثرها انتشارا ونجاحا هو كتاب العقيدة الصغرى الذي كان مقررا في البرنامج الدراسي لمعظم المدارس الدينية في العالم العربي و الإسلامي([1]).

أما عبد الكريم المغيلي فهو أيضا جزائري تلمساني قضى فترة طويلة من حياته في **بجاية وتوات** وفي أقطار غرب أفريقيا، وكان كتابه **تاج الدين فيما يجب على الملوك والسلاطين** المرجع الأساسي لدستور دولة كانو الإسلامية، كما كانت **أجوبته على أسئلة أسكيا محمد** المرجع الرئيسي لدستور إمبراطورية أسكيا الإسلامية، ومصدرا أساسيا لقوانينها. وقد أثارت **رسالته في أحكام أهل الذمة** مناظرات فقهية وعقدية عميقة شارك فيها كبار علماء المالكية في الغرب الإسلامي بين مؤيدين ومعارضين لمواقفه([2]).

وستتمحور إشكالية بحثنا حول إسهام العالمين الجزائريْن، وسنحاول إلقاء الضوء على طبيعته وبعده وعمق تأثيره، معتمدين في ذلك على كتاباتهم وعلى كتب التراجم والتاريخ التي تناولت هذه المسألة بالشرح والتحليل. وسنسعى إلى استغلال إمكانيات التحليل والتوضيح المتوفرة في المنهج التاريخي والمنهج الوصفي اللذين سنستعملهما في البحث، مع رجاء أن يمكننا ذلك من وصف موضوع البحث بدقة ومن تحديد ظروف تطوره التاريخي. وتتقيد خطة بحثنا بالترتيب المتّبع في هذه المقدمة.

I دور الإمام السنوسي في نشر تراث العقد الأشعري والفقه المالكي

أ - بيئة الإمام السنوسي وأنشطته العلمية والفكرية

ولد الإمام السنوسي في تلمسان، التي كانت عاصمة المغرب الأوسط، ومركزا كبيرا من أهم مراكز إشعاع الفكر العربي الإسلامي، ومنطقة جذب لأبرز علماء بلاد الغرب الإسلامي الذين لاقوا رعاية وعناية من قِبَل حكامها، الزيانيين، أو الغزاة المرينيين أوالحفصيين، الذين دأبوا على إقامة المدارس وتخصيص أوقاف لها، ووَضْعِها تحت تصرف العلماء والدارسين. وقد تربى الإمام السنوسي في هذه البيئة التي ازدهرت فيها العلوم والمعارف، ونهَلَ العلومَ المختلفة من مشربها الصافي حتى أصبح من أبرز علماء المنطقة الموسوعيين الذين يشار إليهم بالبنان.

احترف الإمام السنوسي مهنة التدريس، وكرّس لها جلَّ أوقاته, وكان يُدَرّس، في مسجده وفي بيته أيضا، لطلبة ينتمون إلى مختلف مراحل التعليم، وكان مولعا بتأليف الكتب، و بشرح مؤلفاته وكذلك مؤلفات علماء من القدماء والمعاصرين. وقد حرص على القيام بكل نشاط يَتَوقّع منه أن يساهم في نشر العلم وتوزيعه، كشرح مسائل عقدية وفقهية عويصة الفهم، ونسخ كتب نادرة بيده، وتوزيعها مجانا للمحتاجين، إلى أن وافته المنية سنة 895هـ/1490م ([3]).

ب - دور الإمام السنوسي في نشر الفقه المالكي

ارتبط هذا الدور بنشاطه التعليمي أكثر من غيره، وكان يفسر مسائل فقهية معقدة لطلبته ولعلماء يزورونه لهذا الغرض. وقد ذكر تلميذه وكاتب سيرة حياته، محمد الملالي مسائلَ فقهية كثيرة غامضة توجد في كتب الفقه المالكي، وخاصة في مؤلفات ابن حاجب، شَرَحَهَا الإمامُ السنوسي بوضوح تام للذين يرتادون مجلسه للاستفادة من علمه. ومن ذلك ما روى من أن فقهاء كبار سألوه أن يبيّن لهم الرأي الصحيح في مسألة " انكار حكم الاجماع القطعي " وهي مسألة اختلفت آراء الشراح حولها؛ فمنهم من يرى أن ما أقره ابن

الحاجب بتكفير منكر "الاجماع القطعي"، مثل العبادات الخمسة، محمولٌ فقط على اتفاق المذهب المالكي فقط، وليس على اتفاق العلماء في المذاهب الأخرى. ومن الشراح من يؤيد أن محل الإجماع على كفر منكر العبادات الخمس يتعلق بمن أنكرها بلا تأويل؛ لما في ذلك من تكذيب للقرآن وللرسول عليه الصلاة والسلام. وأخبر الإمام السنوسي بأن محل الخلاف يكمن في " إنكار وجوبها (أي العبادات الخمسة) بالتأويل، لأدلة وجوبها؛ كإنكار المانعين وجوبَ الزكاة في زمن أبي بكر رضي الله عنه، وقد اختلف الصحابة رضي الله تعالى عنهم في كفرهم. وخلاصة قول الإمام السنوسي هي:" أن ابن الحاجب إنما ذكر العبادات الخمسة في مختصره الأصلي على سبيل التكفير بها في شهرة الاجتماع لا على سبيل التمثيل بها لمحل الخلاف، فكأنه (ابن الحاجب) قال: ثالثها إن اشتهر الإجماع كشهرة العبادات الخمس وجب التكفير بإنكاره، وإن كان (الإجماع) خفيا لم يوجب إنكارُه التكفيرَ"([4]).

ت - مساهمة الإمام السنوسي في نشر العقد الأشعري

لا جدال في أن علم الكلام الأشعري هو الحقل الذي كتب فيه أكثر من غيره؛ فقد ألف فيه عدة كتب وشروح انتشرت في أقطار العالم الإسلامي في خلال قرون كثيرة. وتعتبر كتبه المعروفة بشرح السنوسية الكبرى المسمى " عمدة أهل التوفيق والتسديد في شرح عقيدة أهل التوحيد "، والعقيدة الوسطى وشرحها، وشرح أم البراهين في علم الكلام، وصغرى الصغرى وشرح المقدمات في التوحيد، أهم وأبرز إنجازاته في هذا المجال. وسنحاول فيما يلي إعطاء فكرة عامة عن أسلوب الإمام السنوسي ومنهجه في طرح ومعالجة بعض قضايا عقدية، وخاصة قضيتي النظر والتقليد.

ث - أبعاد شرح السنوسية الكبرى العقدية والفكرية

ولكتاب شرح السنوسية الكبرى أبعاد عقدية وفكرية تفوق ما تحتويه مؤلفاته الأخرى في هذا المضمار. ولعل السبب في ذلك يرجع إلى عوامل من أبرزها: ما أخبر به العلامة أحمد بابا من أنه " أول ما صنفه في هذا الفن "([5])، وكان حريصا على أن تكون باكورة إنتاجه في العقد الأشعري رفيعة المستوى، وبَذَلَ في سبيل ذلك مجهودا جبارا يَسَّرَ له بلوغَ مرامه.

ومن العوامل الكامنة وراء نجاح هذا الكتاب، ما ذكره د. عبدالفتاح بركة، في تقديمه لإحدى طبعات السنوسية الكبرى، من أن المؤلف تَخَلَّص من قيود التقليد الأعمى والجمود الفكري اللذين كانا يُخيّمان على أجواء الفكر والتأليف في زمنه، وتَمَكَّنَ من إحياء " حركة فكرية قويّة، تَجْمع بين جهد الأقدمين، وبين الجهد الذي أضافه "، واستطاع أن يستعمل " أسلوبا أكثر وضوحا وتحديدا وأسرع وصولا إلى الهدف "، " ولقد كان من الممكن أن يكون هذا الكتاب بداية لحركة تطوير في العلم تتناسب مع التطور الذي ما زال يغير من خريطة الفكر في العالم، ويحتوي على عناصر تتجاوب تجاوبا كبيرا مع قضايا العصر، ومشاكل الجيل، في ميدان العقيدة والأصول، حسب تعبير الأستاذ بركة([6]).

ويتضمن شرح السنوسية الكبرى مبحثا في الإيمان بالله وفي أسمائه وصفاته، وفيما يجب وما يستحيل وما يجوز في حق الله؛ ومبحثا في النبوات وما يجب وما يستحيل وما يجوز في حقهم؛ ومبحثا في الأخرويات وما يحدث فيها من بعث ونشور، وثواب وعقاب، وغير ذلك من أحوالها. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الخطة هي الموجودة، مع اختلاف بسيط، في جميع كتب العقائد المذكورة.

وتتجلى روح التجديد، التي يتسم بها منهجُ الإمام السنوسي، في طريقة عرضه ومناقشته لقضايا العقيدة. ففي معالجته لموضوع النظر مثلا، بدأها بتعريف دقيق لمدلوله مستعملا فيه مفاهيم منطقية مثل: " النظر وضعُ معلومٍ، أو ترتيب معلومين فصاعدا، على وجه يتوصل به إلى المطلوب "، فإن وصَّلت تلك الأمور إلى معرفة مفرد سُمِّيت مُعرِّفا وقولا شارحا؛ وإن وَصَّلت إلى تصديق، وهو العلم بنسبة أمر إلى أمر على جهة الثبوت أو النفي، سَمِّيت حُجَّة ودليلا "([7]).

ثم قدم الإمام السنوسي تحليلا يدور حول الروابط الموجودة بين الدليل والنتيجة، وبين حقائق آليات النظر مع ذكر آراء الأشاعرة والمعتزلة في الموضوع, واستعرض آراء المتكلمين إزاء حكم

النظر، فبدأه بمذهب الأشعري، مؤسس مدرسته في علم الكلام، القائل بأن النظر هو أول واجب؛ ثم أتى برأي آخر أيّده الأستاذ أبي اسحاق الاسفرائيني وإمام الحرمين يتمثل بأن أول واجب هو القصد إلى النظر، أي توجيه القلب إلى النظر بواسطة قطع العلائق المنافية له؛ وأتى عقب ذلك برأي القاضي أبي بكر الباقلاني الذي أيّد أن أول واجب هو أول جزء من النظر؛ ويقصد بذلك المقدمة الأولى للقياس المركب من مقدمتين([8]).

واختار الإمام السنوسي رأي الأشعري الذي يفيد بأن أول واجب النظر, وبرّر وجاهة هذا الرأي بكثرة حثّ الكتاب والسنة على النظر، وأنه- أي النظر- كاف في معرفة الله تعالى وإن كان بغير علم على الرغم من كون ذلك في غاية الصعوبة، ثم دحض رأي المعتزلة الذي يؤيد أن أول واجب الشك، بحجة أن الشرع يرفض الشك ويطلب زواله، ونفى أن يكون في الله شك([9]).

وخصّص الإمام السنوسي لمسألة التقليد نفس الأهمية التي أعطاها للنظر، وعرض وجهات نظر علماء الكلام المؤيدين لصحة التقليد والذين يعتقدون بعدم صحته، ثم أوضح أن " الذي عليه الجمهور والمحققون من أهل السنة: كالشيخ الأشعري والأستاذ أبي اسحاق الاسفرائيني وإمام الحرمين وغيرهم من الأئمة، أنه لا يصح الاكتفاء به (بالتقليد) في العقائد الدينية، وهو الحق الذي لاشك فيه "، وقدّم الإمام السنوسي تحليلات وافية لبراهين الذين يعتقدون بصحة التقليد والذين لا يوافقون على صحته، ثم بيّن موقفه الخاص بهذه العبارة: " قلت، وبالجملة فالذي حكاه غير واحد عن جمهور أهل السنة ومحققيهم، أن التقليد لا يكفي في العقائد "([10]).

ثم أتى الإمام السنوسي بحجج لدعم رأيه، منها ما أخذها من العقيدة المنسوبة لابن الحاجب، ومفادها:"إن الايمان هو التصديق، وهو حديث النفس التابع للمعرفة، لا المعرفة على الأصح. وحسب هذا الرأي، لا يكفي التقليد في ذلك على الأصح؛ ومنها ما أفاد بأنه يدل على مذهب الجمهور، وهو قوله تعالى في سورة هود، الآية رقم 14: " {فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكُمْ فَاعْلَمُواْ أَنَّمَا أُنزِلِ بِعِلْمِ اللّهِ وَأَن لاَّ إِلَـهَ إِلاَّ هُوَ فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ }، فأمَرَ العلم لا بالاعتقاد، وقد علمت الفرق بينهما"، وقوله تعالى في سورة يوسف الآية رقم 108: {قُلْ هَـذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَاْ وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَسُبْحَانَ اللّهِ وَمَا أَنَاْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ }، والبصيرة معرفة الحق بدليله، فمن لم يكن على بصيرة في عقيدته لم يكن متبعا للنبي عليه الصلاة والسلام عملا بمقتضى عكس النقيض الموافق، فلا يكون مؤمنا عند بعضهم"؛ ومنها أيضا قوله عليه الصلاة والسلام: "إن الله أمر عباده المؤمنين بما أمر به عباده المرسلين"، ومعلوم أن التقليد لا يصح في حق عباده المرسلين، وقوله عليه الصلاة والسلام: من مات وهو يعلم أن لا إله إلا الله دخل الجنة "، ولم يقل: وهو معتقد. وأضاف بأن كل آية في القرآن ذامة التقليد وآمرة بالنظر والاعتبار، دليل على ذلك، كقوله تعالى: "قل انظروا"، وقوله جل وعلا: "أو لم يتفكروا"، وقوله سبحانه: إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ"، الآية([11]).

أطلنا في ذكر بعض براهين الإمام السنوسي، ولم يتسع المجال للإتيان بجميع الحجج المؤيدة أو الرافضة للتقليد. والذي دفعنا إلى التركيز على بعض الجوانب دون الأخرى هو إبراز روح التجديد والتنويع والاجتهاد التي يتميّز بها فكر الإمام السنوسي الكلامي، ونظن بأن ذلك من أهم العوامل التي جعلت العلماء وطلاب العلم يُقدّرونه ويهتمون بالكتب التي ألفها في العقيدة الأشعرية، ويقبلون على دراستها ونشرها في أرجاء العالم الإسلامي. وقد أشرنا سابقا إلى أن الإمام السنوسي استعمل في كتابيه السنوسية الوسطى والصغرى أسلوبا أكثر وضوحا وبساطة من أسلوبه في السنوسية الكبرى، وسنحاول إعطاء فكرة دقيقة عن ذلك فيما يأتي.

ج - مكانة السنوسية الوسطى والصغرى والفرق بينهما وبين الكبرى

أعلن الإمام السنوسي في مقدمة العقيدة الوسطى بتعديلات أدخلها فيها،وبيّن السبب بهذه الكلمات: " فلما مَنَّ الله سبحانه وتعالى عليَّ بوضع العقيدة المسماة ب "عقيدة أهل التحقيق والتسديد " استصعب العقيدة (الكبرى) أُناسٌ واستطال الشرحَ آخرون"([12]). وأضاف: "وقد منَّ الله سبحانه وتعالى عليّ في هذه الأيام القريبة بوضع عقيدة

يظهر أنها أخصر من الأولى وأقرب"، " ثم مع اختصارها ففيها من تحقيق البراهين ما يجلو عن النفوس الميسرة لفهم الحق وقبوله من أهله كلَّ الكرب "([13]).

ونفهم من ذلك أن المؤلف أدرك بواسطة ردود فعل قراء السنوسية الكبرى بأن فهم حقائق هذا الكتاب ليس متيسرا إلا لصفوة من العلماء والمفكرين، وقرر أن يستدرك ذلك في العقيدتين الوسطى والصغرى اللتين بذل مجهودا في كتابتها بطريقة تلائم مَنْ لهم مستويات علمية وفكرية متوسطة أو دنيا.

وعلى الرغم من ادخال الإمام السنوسي تعديلات في أسلوبه، وحذفه بعض الآراء المتضاربة والتحليلات المعقدة، وكتابته شروحا للعقيدة الوسطى والصغرى، فقد عالج في الكتابين نفس المسائل. وعلى سبيل المثال لا الحصر، بدأ عقيدته الوسطى بمعالجة موضوع النظر مستعملا هذه العبارة: " فهذه جمل مختصرة يَخرُج المكلّفُ بفهمها- إن شاء الله تعالى- من التقليد المختلف في إيمان صاحبه إلى النظر الصحيح المجمع على إيمان صاحبه"([14]). ثم ساق أمثلة مختلفة لدعم وجهة نظره المؤيدة للنظر والرافضة للتقليد، ثم اختتم المسألة بهذه العبارة: " ولنقتصر على القدر في الإشارة إلى ذم التقليد، وذمّ من يحرص عليه، ويذم النظر في علم التوحيد، ويحرّمه، ويقطع طريق المعرفة بالله على عباده، الخ"([15]).

وقد أتى الإمام السنوسي في السنوسية الوسطى والصغرى، في سياق حكم النظر والتقليد، بما سمّاه "أقسام الحكم العقلي"، وهي **الواجب** الذي لا يُتصور في العقل عدمُه، و**المستحيل** الذي لا يُتَصوّر في العقل وجوده، و**الجائز**، وهو ما يصح في العقل وجوده وعدمه. وأخبر بأن مباحث علم الكلام كله تدور حول هذه الأقسام، وأن من لم يعرف حقائق الأقسام الثلاثة المذكورة لم يفهم ما أُثبت منها في هذا العلم ولا ما نُفي، وأن العقل هو مبدأ النظر ووسيلة إدراك هذه الثلاثة عند إمام الحرمين الذي أكد بأن من لم يدركها ليس بعاقل ولا يتأتى منه نظر ولا استدلال صحيح أصلا([16]).

وبناء على ما تقدّم رأى الإمام السنوسي أنه يجب على كل مكلف شرعا أن يعرف ما يجب في حق مولانا جل وعز، وما يستحيل وما يجوز، وكذا يجب أن يعرف مثل ذلك في حق الرسل عليهم الصلاة والسلام، وأكد بأن المكلف يكون بذلك كله مؤمنا محققا لإيمانه على بصيرة في دينه؛ لأن المعرفة هي المطلوب في عقائد الإيمان، وهي "الجزم المطابق عن دليل"، ولا يكفي فيه التقليد الذي هو الجزم المطابق في عقائد الايمان بلا دليل. وعزا الإمام السنوسي هذا الرأي إلى جمهور أهل العلم، كالشيخ الأشعري، والقاضي أبي بكر الباقلاني، وإمام الحرمين الجويني، وإلى الإمام مالك نقلا عن ابن القصار. وأخبر بأن جمهور القائلين بوجوب المعرفة في عقائد الايمان اختلفوا حول حكم المقلد؛ فقال بعضهم: المقلد مؤمن إلا أنه عاص بترك المعرفة التي ينتجها النظر الصحيح، وقال بعضهم: إنه مؤمن ولا يعصي إلا إذا كانت فيه أهلية لفهم النظر الصحيح، وقال بعضهم: المقلد ليس بمؤمن أصلا، وقد أنكره بعضهم([17]).

وتجدر الإشارة إلى أن الإمام السنوسي ربط المعرفة المطلوبة في عقائد الإيمان بثلاثة عناصر أساسية قوية الصلة بها، وهي الوجوب والاستحالة والجواز التي ذكرناها آنفا. ونلاحظ أنه لم يربط العناصر الثلاثة بها في السنوسية الكبرى على الرغم من الأهمية الخاصة التي أعطاها لها في العقيدة الوسطى والصغرى.

ونعتقد بأن معرفة الإمام السنوسي العميقة للتيارات الكلامية ومقدرته الفائقة في شرح وتوضيح قواعدها، من العوامل الرئيسية التي سلطت الضوء على كتبها في مجال العقائد، وجذبت الأنظار إليها، واقتناها جمهور واسع من أبناء العالم الإسلامي، وقرروا تعليمها في مدارسهم ومعاهدهم. وسنقدم فيما يلي بعض النماذج التي تدل على شيوع مؤلفاته ونجاحها في الأقطار الإسلامية.

ح - إشعاع مؤلفات الإمام السنوسي في علم الكلام

لم تحز كتبٌ في علم الكلام من العناية والاهتمام ما يماثل ما نالته مؤلفات الإمام السنوسي في علم الكلام الأشعري. وقد كانت، في خلال قرون كثيرة، مدروسة في معظم مدارس العالم الإسلامي

ومجالَ اهتمام وعناية كبيرين في أوساطه العلمية والفكرية([18]).

ومن مظاهر عمق نجاح كتاب الإمام السنوسي قيامُ كبار العلماء من أقطار إسلامية متعددة، وفي أزمنة مختلفة، بوضع شروح وحواش، ومختصرات وتقييدات لكتبه في العقد الأشعري، ويوجد منها ما يربو على مائة مخطوط في الخزانة الحسينية بالرباط، بالمغرب([19]).

ومن كتبه المطبوعة أيضا: حاشية الشيخ إسماعيل الحامدي على السنوسية الكبرى، الذي كان من علماء مصر المعروفين وأستاذا في الأزهر. وطبعت هذه الحاشية سنة 1354 هـ/1936 م؛ وحاشية عبد الله محمد عِليش على السنوسية الكبرى، الذي اشتغل بالتدريس بالجامع الأزهر، وتقلّد مشيخة السادة المالكية ووظيفة الافتاء بالديار المصرية، والكتاب مطبوع، وهو من منشورات جامعة السيد محمد بن علي السنوسي الإسلامية، البيضاء، ليبيا، 1388هـ/1968م؛ وكذلك السنوسية الكبرى التي طبعت على نفقة أحمد علي الشاذلي الأزهري، صاحب جريدة الإسلام بمصر، خدمة للعلم والدين، سنة 1316هـ.

وقد انتشرت السنوسية الصغرى في الدول الاسلامية الآسيوية، وترجمه العلماء إلى لغاتهم المحلية، ومنها ترجمة إلى اللغة الماليزية نشرها أنتوان كاباتو (Antoine. CABATO) في الجريدة الآسيوية ([20]).

وفي إفريقيا الغربية، كانت كتب العقائد للإمام السنوسي مقررة في مدارس العلوم العربية الإسلامية منذ القرن السادس عشر الميلادي، وحكى أحمد بابا التنبكتي أنه قرأ على أستاذه محمد بن محمود ببغيع التنبكتي السنوسية الكبرى وصغرى الصغرى([21]). وظلت العقائد السنوسية مقررة في مدارس الدراسات العربية الإسلامية في غرب إفريقيا حتى القرن العشرين، كما تُرجم كتاب السنوسية الصغرى إلى بعض اللغات المحلية، ونظمها أحدُ الوجوه الإسلامية البارزة في السنغال، واسمه محمد بن محمد بن حبيب الله المعروف بالشيخ أحمد بمبا امباكي المتوفى عام 1927 م، وهو مؤسس الطريقة المريدية التي تنتمي إليها عدةُ ملايين، ويُدرّس هذا النظم في المدارس الدينية للطريقة المريدية. ونُورد فيما يلي مقتطفات من منظومته:

وبعد فالعلوم أفضلُ التِّلادْ ... وخيرُ ما اللهُ به عبـــــــــدا أفادْ
لاكنّما التوحيدُ خيرُ الذخر ... للشخص في القبر ويوم الحشر
لأنه عن غيــــــــره يُغني ولا ... بدونه يفيد علــــمٌ مُسْجَـــــــــــلا
ولم ير الأكياسُ تأليفا أتى ... فيه كمثل ما **السنوسي** أَثبـَــــــتا
من أجل ذا سأل بعضُ الطلبهْ ... نَظمي له لكي ينال مطلـــــــــبهْ
فقُمت مسرعا إلى الجواب ... مُبتغيا إعانـــــة الـــــــــــتوّاب
وجاءني من رب كل كون ... سبحانه النيل بخير العـــــــون
حتى نظمته نظاما جامعا ... لكل خير كل شر دافعـــــــــــا
وربما في موضع شيئا أزيد ... لم يك في النثر لينفع البليـــــد
سميته مواهب القدوس ... في نظم نثر شيخـــــنا السنوسي

إلى قوله:

اعلم أن ما من الحكم جرى ... في العقل في ثلاثة انحصرا
وهي وجوب واستحالة وما ... يُعرف بالجواز عند العلماء

إلى قوله:

ثم على كل مكلف يجب ... في الشرع لا في العقل علم ما يجب
في حقه سبحانه تعـــــالى ... وما يجوز والذي استحـــــــــالا
وهكذا عرفان مثل ذاك في ... حق جميع الرسل حتما قد قـــفي([22])

ننتقل الآن إلى الإمام عبد الكريم المغيلي الذي كانت تربطه بالإمام السنوسي روابط ودية وعلمية متينة، وسنقوم بتحليل دوره في إحياء تراث العقد الأشعري والفقه المالكي،

II- دور الإمام عبد الكريم المغيلي في نشر العقد الأشعري والفقه المالكي

أ - ميلاد الإمام المغيلي ومراحل تربيته وتعليمه

عرّف الإمام المغيلي كلٌّ من أحمد بابا وابن مريم " بخاتمة المحققين، الإمام العلامة الفهامة القدوة الصالح السني أحد الأذكياء ممن له بسطة في الفهم والتقدم..."([23]).

وُلد بتلمسان ونشأ بها وتعلم فيها القرآن الكريم حتى حفظه، ثم بدأ يتعلم العلوم الدينية والعربية في مدارسها، ولكنه غادر تلمسان في ريعان شبابه متوجها إلى بجاية، وواصل دراسة العلوم النقلية والعقلية في هذه المدينة حتى أصبح ماهرا فيها، ثم رحل إلى توات، وهي يومئذ دار علم وإسلام، واستقر بها ومارس فيها أنشطة علمية ودعوية مكثّفة إلى أن وقع خلاف حادّ بينه وبين الجالية اليهودية وحُماة أعضائها في توات([24]).

ب - أحكام أهل الذمة أو نازلة توات وأصدائها الفكرية

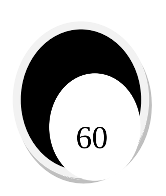
ويبدو أن أهم حدث سلّط الأضواء على الإمام المغيلي هو الأزمة الحادة التي وقعت بينه وبين الجالية اليهودية التواتية وتُعرَف بنازلة توات، وأصلها أن الإمام المغيلي رفض أن يبني يهودُ المنطقة كنيسة (بيعة) فيها، بحجة أن قوانين أهل الذمة لا تسمح بذلك. وأثارت هذه القضية جدلا ومناظرات فقهية واسعة النطاق، شارك فيها أئمةُ الفقه المالكي المؤيدون أو المعارضون لرأيه، مثل مفتي توات عبد الله العصموني، ومفتي تونس الرصاع، وأبو مهدي الماواسي مفتي فاس، وابن زكري مفتي تلمسان([25]). وساق كلٌّ واحد منهم أدلةً لدعم رأيه مأخوذةً، بوجه عام، من أمهات كتب الفقه المالكي. وكان الحافظ التنسي أبرز المؤيدين لمواقف الإمام المغيلي، وقد كتب في هذا الصدد بحثا نال رضا واستحسان العلماء المؤيدين للإمام المغيلي، وظهر ذلك بوضوح في السطور التي كتبها الإمام السنوسي تعبيرا عن دعمه له: "فلم أر من وُفِق لإجابة المقصد وبَذَل وُسعَه في تحقيق الحق وشفاء الغلة، ولم يلتفت لقوة إيمانه ونصوع إيقانه لما يشير إليه الوهم الشيطاني من مداهنة من يتقى شوكته سوى الشيخ الإمام القدوة الحافظ المفكر المحقق علم الأعلام أبي عبد الله محمد بن عبد الجليل التنسي..."([26]).

والرسالة التي كتبها الإمام المغيلي، للبرهنة على وجاهة رأيه حول أحكام الذمة، تنقسم إلى ثلاثة فصول وخاتمة: 1 **الفصل الأول** فيما يجب على المسلمين من اجتناب الكفار؛ 2 **الفصل الثاني** فيما يلزم أهل الذمة من الجزية والصغار؛ 3 **الفصل الثالث** فيما عليه يهود هذا الزمان في أكثر البلاد والأوطان من الجرأة والتمرد على الأحكام الشرعية، 4 الخاتمة، وهي عبارة عن أدعية واستغفارات. وكان لنازلة توات وما أنتجته من فكر فقهي مالكي تأثيرٌ واسع النطاق في المحافل العلمية والسياسية في الغرب الإسلامي وفي بلاد السودان([27]).

ت - إنجازات الإمام المغيلي في مجال نشر الفقه المالكي

كتب الإمام المغيلي شرحا لثلاثة أرباع مختصر الخليل وحاشية عليه سماه إكليل المغني، كما كتب شرحا لباب بيوع الآجال من كتاب ابن الحاجب، وقد ألف أيضا مختصرين في الفرائض، وينقسم المختصر الأول إلى بابين، كرّس الباب الأول لبيان من يرث ومن لا يرث، وما لكل من الورثة، أما الباب الثاني فيتعلق بكيفية تصحيح المسائل، وتدور الخاتمة حول بيان كيفية قسم التركة([28]).

والمختصر الثاني يحتوي سبع صفحات، وعلى الرغم من أوجه الشبه الموجودة بين الأول والثاني نلاحظ أن المؤلف فصَّل في الأول أكثر مما فعل في الثاني؛ فقد عالج موضوع حجب النقل في الأول بالعبارة التالية: " وأما حجب النقل فعبارة عن نقل الوارث وارثا عن الجهة التي كان يرث بها حالة انفراده إلى جهة غيرها، فالنقل ثلاثة أنواع: من فرض إلى فرض، ومن فرض إلى تعصيب، ومن تعصيب إلى فرض".وقد عرف حجب النقل، في المختصر الثاني، بنقل وارث وارثا عن أصل إرثه،فمِن فرض إلى فرض، إنما يعرض لغيره...". وفي المختصر الأول مسائل غير موجودة في الثاني، كأقسام الإرث، وبيان كيفية قسم التركة في حال كونها مما يُعد أو يُكال أو



يوزن، ويوجد كذلك في المختصر الثاني مسائل لا توجد في الأول، مثل الخنثى المشكل، والوصية، والإقرار، والإنكار، والصلح([29]).

ولمحمد بن عبد الكريم بن محمد المغيلي رسالة في الفقه السياسي ألفها أثناء إقامته في كانو حيث كان على اتصال بسلطانه، وأوضح له فيها سياسة الدولة في الإسلام، وحضّه على اتباع الشرع والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وبيَّن له أحكام الشرع، ومعايير ومواصفات دولة إسلامية ذات مؤسسات قوية ونزيهة، تطبّق سياسية حكيمة وترمي إلى تحقيق مطالب الأمة الدينية والدنيوية بطريقة مرضية([30]).

ت أ - خطة وموضوعات كتاب تاج الدين

يتألف الكتاب من مقدمة قصيرة حثّ فيها المؤلف الحاكم المسلم على التقوى وعلى عدم اتباع الهوى في إدارته لشئون البلاد، ثم قسّم بقية الكتاب إلى ثمانية أبواب هي: الباب الأول فيما يجب على الأمير من حسن النية، الباب الثاني فيما يجب على الأمير من حسن الهيئة، الباب الثالث فيما يجب على الأمير من ترتيب مملكته، الباب الرابع فيما يجب على الأمير من الحذر في الحضر والسفر، الباب الخامس فيما يجب على الأمير من الكشف عن الأمور، الباب السادس فيما يجب على الحكام من العدل في الأحكام، الباب السابع في جباية الأموال ووجوه الحلال فيها، الباب الثامن في مصارف أموال الله، وقد حقق الأستاذ **مبروك مقدم** هذا الكتاب معتمدا على نسخ مخطوطة ومطبوعة، ووضع له عنوان: "فيما يجب على الأمير من حسن النبية، وبين أن الإمام المغيلي اعتمد في كتابه هذا على الكتاب والسنة والإجماع، والمصالح المرسلة حسب الأسس الفقهية للمذهب المالكي ([31]).

ث -كتاب أسئلة أسكيا وأجوبة المغيلي

وصل الأمير أسكيا محمد إلى سدة الحكم في دولة سنغي، بعد وفاة ملكها سُني علي، سنة 898ه/1492م، وهو في طريق رجوعه إلى عاصمته، عقب انتصاره في حرب خاضه ضد أعدائه، وخلفه ابنه أبوبكر في السلطة، بيد أن أحد كبار قواد الجيش المدعو بمحمد بن أبي بكر الطوري قرر اغتنام فرصة التغيّر الطارئ في سُدّة الملك ودبّر انقلابا للإطاحة بالملك الجديد، وقد نجح في مهمته فعلا بعد قتال عنيف جرى بينه وبين الملك الجديد الذي هُزم في نهاية المطاف. وعيّن قائدُ الجيش نفسه ملكا، ولُقِب بأسكيا([32]).

وفي هذا السياق التاريخي وجه أسكيا محمد أسئلته إلى محمد بن عبد الكريم بن محمد المغيلي، وكان الأمير أسكيا يسعى إلى إعطاء مزيد من الشرعية والهيبة لسلطته، وقدّم في أسئلته تفاصيل كثيرة تتعلق بأحوال البلاد الدينية، والاجتماعية، والسياسية، نقدم فيما يلي النقاط الأساسية لأجوبة الإمام المغيلي: 1- طبيعة الحكم وضوابط شرعية الحاكم ومسؤولياته، 2- إدانة عهد الملك سني علي البائد وتأييد شرعية سلطة أسكيا محمد، 3 - حث الأمير أسكيا على تحمل أعباء الحكم الذي ورثه بصبر وإخلاص، 4- علاقات دولة أسكيا بالدول الأخرى، 5- وسائل جمع مالية الدولة وشروط تنظيمها وإنفاقها، 6- منع التقاليد والعادات السيئة وتطبيق القوانين الإسلامية، 7 - محاربة الآفات الاجتماعية كالسحر والغش والاحتيال وكشف عورات النساء ([33]).

وبعد قيامنا بإجراء مقارنة قصيرة بين الأفكار التي عبّر بها محمد بن عبد الكريم بن محمد المغيلي في كتاب تاج الدين والتي عرضها في هذا الكتاب لم نجد فرقا كبيرا بينهما من حيث الموضوع، بيد أن الشكل مختلف تماما؛ فبينما تتميز آراء الكتاب الأول بصيغتها التي تبدو عامة وصالحة لكل زمان ومكان، ويبدو أن المؤلف أراد أن يستفيد منه الأميرُ رمفا محمد وجميع نظرائه من الأمراء والحكام. تتميز الأفكار الرئيسية الموجودة في الكتاب الثاني بطبيعتها الخاصة المتعلقة بدولة سنغي ونظام حكم أميرها أسكيا محمد، كما تتميز بكثرة رجوع المؤلف إلى القرآن والحديث وأقوال علماء المذهب المالكي، لدعم وجهة نظره.

ج - بعض آراء الإمام المغيلي في المنطق وعلم الكلام الأشعري

نود، في البداية، أن نعود إلى المعلومات القليلة الواردة في كتابين نيل الابتهاج والبستان حول آرائه في المنطق. أخبر ابن مريم في البستان بأن محمد بن عبد الكريم بن محمد المغيلي " شرح

جمل الخونجي في المنطق، ومقدمة فيه سماها منح الوهاب، وثلاثة شروح عليها" وقد نقل ابن مريم هذه المعلومات من أحمد بابا الذي أكد أن والده قام بشرح أحد شروح محمد بن عبد الكريم بن محمد المغيلي. ويدل ذلك على أن فكر الإمام المغيلي كان له إشعاع، منذ القرن السادس عشر الميلادي، في مدارس غرب إفريقيا ومحافلها العلمية([34]).

وقد أتي كلٌّ من أحمد بابا وابن مريم بأبيات شعرية نظّم بعضَها محمدُ بن عبد الكريم بن محمد المغيلي، ودافع فيها عن المنطق بحماس واعتبره علما مفيدا وقيّما لا يمكن الاستغناء عنه، وألّف البعضَ الآخر جلالُ الدين السيوطي الذي انتقد فيها المنطق مؤكدا عدم جدواه([35]).وأهمية المنطق عند الإمام المغيلي ومعاصريه من علماء الكلام الأشاعرة، تكمن في كون براهينه ومنهجه من الأدوات الأساسية للفكر الكلامي الأشعري. وبالنسبة للفكر الكلامي للإمام المغيلي، فلا نعرف عنه إلا القليل، ويتعلق بمناظرة بينه وبين الشيخ السنوسي محمد بن يوسف، وهي عبارة عن مسائل كلامية قررها الإمام السنوسي في كتبه وأبدى الإمام المغيلي تحفظات حولها، وردّ الإمام السنوسي على تلك التحفظات([36]). وعلى العموم، فقد كان إسهام الإمام المغيلي في نشر التراث الفقه المالكي في غرب إفريقيا في غاية الأهمية. أما دوره في التعريف بالعقد الأشعري فنعتقد بأنه يندرج فقط في الأنشطة التعليمية التي زاولها في تلك البقاع.

الخاتمة

قمنا بتحليل انجازات محمد بن يوسف السنوسي، وعبد الكريم المغيلي في مجال إحياء تراث العقد الأشعري والفقه المالكي، وحاولنا قياس درجة إسهامهما في إعادة الاعتبار للتراث المذكور. وقد بينا طبيعة إسهام العلامة السنوسي في نشر الفقه المالكي، كما قدمنا مجموعة من الأدلة تؤكد تَفَوُّقَ دوره في إحياء تراث العقد الأشعري على دور غيره من معاصريه ومن جميع أجيال علماء هذه المدرسة الذين أتوا بعده. وقد ذكرنا أيضا أسباب نجاحه الباهر في هذا المجال، وبيّنا أن معرفة الإمام السنوسي العميقة للتيارات الكلامية، ومقدرته الفائقة في شرح قواعدها وتوضيح دقائقها، بالإضافة إلى قيامه بتقديم حجج دامغة لدعم آرائه الخاصة حول مسائلها المختلفة، كانت من العوامل الرئيسية التي سلطت الضوء على كتبه في مجال العقد الأشعري، وجذبت إليها أنظار المغاربة والمشارقة من أبناء العالم الإسلامي، واقتنوها، وجعلوها مرجعيتهم العقدية، وشرحوها، ونظموها وترجموها إلى لغاتهم المحلية، ونشروها ودرسوها في مدارسهم ومعاهدهم.

وقد جمع العلامة المغيلي بين التأليف والسعي وراء تطبيق أفكاره وآرائه في مجالات الفقه والتوحيد؛ وخاصة فيما يتعلق بأحكام أهل الذمة التي أثار موقفه فيها ضجة ومناظرات حادة في أوساط أئمة الفقه المالكي في الغرب الإسلامي، وعرضنا الخطوط العريضة للرسالة التي كتبها في الفقه السياسي لملك دولة كانو بغرب إفريقيا الذي جعلها مرجعا خاصا لدستور دولته وقوانينها، ولرسالة أخرى كتبها لملك دولة سنغي بأفريقيا الغربية، أسكيا محمد، الذي اعتمد عليها في صياغة دستور وقوانين دولته. أما ما أنجزه في إحياء العقد الأشعري فالمعلومات التي حصلنا عليها قليلة، وأغلب الظن أن معظمها منحصرة في دائرة أنشطته التعليمية التي تركت بصمات قوية على الحياة الروحية والفكرية في غرب إفريقيا.

وأخيرا نرجو ونأمل أن تنال التحليلات التي قدمناها في هذا البحث حول الإنتاج العلمي والفكري المتنوع والجيد للسنوسي والمغيلي إهتمامَ الشباب الباحثين، وأن تحفزهم إلى التعمق في دراسة معطياته المتعددة مع التعريف بها وأبراز أوجه الإستفادة منها في عالمنا المعاصر.

المصادر والمراجع

[1]-الملالي محمد عمر، كتاب المواهب القدسية في المناقب السنوسية، مخطوط من المكتبة الوطنية الفرنسية، (نسخة مصورة في حوزتي) رقم المخطوط ARABE 6897، راجع ورقات 1-10. راجع أيضا ابن مريم، البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان، تحقيق محمد بن أبي شنب، الجزائر، 1326هـ/1908،237-248. انظر كذلك أيضا سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1998، ج1، ص 88-98.

[2]-التنبكتي أحمد بابا، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، 1989، ص576-577. انظر أيضا: ابن مريم، البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان، المصدر السابق، ص 253-255.

[3] -الملالي محمد عمر، كتاب المواهب القدسية في المناقب السنوسية، المصدر السابق، ورقات 1-10، و116-117.

[4] -المصدر السابق، ورقات 8، 27.

[5]-التنبكتي أحمد بابا، نيل الابتهاج في تطريز الديباج، المصدر السابق، ص 571.

[6]-بركة عبد الفتاح عبد الله، مقدمة شرح السنوسية الكبرى، دار القلم، الكويت، 1982، ص 3-4.

[7]-السنوسي محمد بن يوسف، شرح السنوسية الكبرى، تقديم عبد الفتاح بركة، دار القلم، بيروت، الطبعة الأولى، 1402هـ/1982م، ص 11-20. قمت بمراجعة الموضوع في الطبعات التالية: حواشي الحامدي على شرح الكبرى للسنوسي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، 1354هـ/1936م، ص 28-29؛ وشرح محمد عليش على السنوسية الكبرى المسمى هداية المريد لعقيدة أهل التوحيد، الناشر: جامعة السيد محمد بن علي السنوسي الإسلامية، البيضاء، المملكة الليبية، 1388هـ/1968م، ص 4-18. وطبعة أحمد علي الشاذلي الأزهري لنفس الكتاب: شرح السنوسية الكبرى، مطبعة جريدة الإسلام، القاهرة، 1316هـ، ص 3-15.

[8]-راجع المصادر السابقة، الصفحات نفسها.

[9]-السنوسي محمد بن يوسف، شرح السنوسية الكبرى، تقديم عبد الفتاح بركة، المصدر السابق، ص 19-20. انظر حواشي الحامدي على شرح الكبرى للسنوسي، ص 28-29.

[10]-السنوسي محمد بن يوسف، شرح السنوسية الكبرى، تقديم عبد الفتاح بركة، المصدر السابق، ص 26-29. انظر حواشي الحامدي على شرح الكبرى للسنوسي، ص 37-40.

[11]-السنوسي محمد بن يوسف، شرح السنوسية الكبرى، تقديم عبد الفتاح بركة، المصدر السابق، ص 29-37. انظر حواشي الحامدي على شرح الكبرى للسنوسي، ص 40-43.

[12]-السنوسي محمد بن يوسف، العقيدة الوسطى وشرحها، تحقيق السيد يوسف أحمد، دار الكتب العلمية، بيروت، 2005، ص 17.

[13]-السنوسي محمد بن يوسف، العقيدة الوسطى، المصدر السابق، ص 19-20.

[14]-السنوسي محمد بن يوسف، العقيدة الوسطى، المصدر السابق، ص 23.

[15]- المصدر السابق، ص 77.

[16]-المصدر السابق، ص 77-79.

[17]-السنوسي محمد بن يوسف، شرح أم البراهين في علم الكلام، تحقيق وتعليق مصطفى محمد الغماري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989، ص 23-25.

[18]-انظر سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998، ج1، ص 95-98، وكذلك ج2، ص 92-96. وأكد د. محمد الأمين بلغيث بأن السنوسي أصبح " ظاهرة في كل الغرب الإسلامي وفي العالم السني الأشعري حتى غدت المرجعية الكلامية وينتصر لها الشراح إذا اختلفوا في أمر يخص علوم التوحيد. ويمكن القول إجمالا أن كل ما كان يحوم حول العقيدة الأشعرية وتعليمها وتكريسها في هذه المرحلة كان يجد مرجعيته في أقوال السنوسي وتوجهاته، ولهذا السبب أخذ هذا الرجل صفة الإمام من طرف جميع من جاء بعده، وهذه صفة لا يأخذها في المذهب الأشعري إلا من وصل مرتبة عالية في الاطلاع والاجتهاد داخل المذهب" انظر بلغيث محمد الأمين: "المنطق والفكر العقدي من أبي عبد الله يوسف بن محمد السنوسي إلى عبد الرحمن الأخضري، قراءة في الدرس المنطقي والأصولي"، مداخلة شارك بها الباحث في ملتقى بسكرة عبر العصور، أيام 21-22-23 ديسمبر 2004م، ص 8، والبحث موجود في موقع انترنت الخاص بكاتبه:. https://sites.Google.com/site/belghit56/22

[19]-انظر التفاصيل في خالد ظَهري، عبد المجيد بوكاري، فهرس الكتب المخطوطة في العقيدة الأشعرية، مراجعة أحمد شوقي بنين، منشورات الخزانة الحسنية بالرباط، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، 1432 هـ/2011 م، الجزء الأول والثاني.

[20]-Antoine CABATON, Une traduction interlinéaire malaise de la ‘Aqîda d’Al-Senûsî, in Journal Asiatique, dixième serie, tome III, Paris, 1904, pp. 114-133

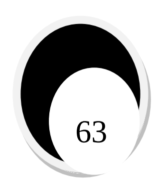
[21]-التنبكتي أحمد بابا، المصدر السابق، ص 602.

[22]-امباكي الشيخ أحمد بامبا، مواهب القدوس في نظم نثر السنوسي، مكتبة الشيخ أحمد بامبا، طوبى دار القدوس، السنغال، بدون تاريخ، ص 2-5.

[23]-التنبكتي أحمد بابا، المصدر السابق، ص 576، انظر أيضا ابن مريم، البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان، تحيقيق محمد بن أبي شنب، المطبعة الثعالبية، الجزائر، 1908، ص 253.

[24]-ابن القاضي أحمد، لقط الفرائد من لفاظة حقق الفوائد، ضمن موسوعة أعلام المغرب، ج2، تنسيق وتحقيق محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1980، ص 816.

[25]-التنبكتي أحمد بابا، المصدر السابق، ص 576.



[26]-التنبكي أحمدبابا، المصدر السابق ص 577. انظر ابن مريم، البستان ف ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان، المصدر السابق، ص 253-255.

[27]-انظر رسالتان في أهل الذمة، الرسالة الأولى مصباح الأرواح في أصول الفلاح، للشيخ عبد الكريم المغيلي، دراسة وتحقيق عبد المجيد الخيالي، دار لكتب العلمية، بيروت الطبعة الأولى 2001، ص 23-40. راجع تفاصيل نازلة توات في كتاب الونشريسي أبو العباس أحمد بن يحيى، المعيارالمعرب والجامع المغرب عن فتاوي أهل إفريقية والأندلس والمغرب، إشراف الدكتور محمدحجي، وزارة الأوقاف بالمغرب ودار الغرب الإسلامي، بيروت، 1981، ج2، ص 214-266.

[28]-التنبكتي أحمد بابا، المصدر السابق، ص 578. المغيلي عبد الكريم المغيلي، مختصران في الفرائض، تحقيق محمد شايب شريف، دار ابن حزم، بيروت، 2012، ط1، ص 52.

[29]-المغيلي عبد الكريم المغيلي، مختصران في الفرائض، المصدر السابق، ص 52-57.

[30]-التنبكتي أحمد بابا، نيل الابتهاج، المصدر السابق، ص 577.

[31]-مقدم مبروك، الإمام عبد الكريم التلمساني ودوره في تأسيس الإمارة الإسلامية بإفريقيا الغربية خلال القرن التاسع للهجرة الخامس عشر للميلاد، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، 2006، ص 77-131. انظر أيضا المغيلي محمد بن عبد الكريم بن محمد ، تاج الدين فيما يجب على الملوك والسلاطين، تحقيق محمد خير رمضان يوسف، دار ابن حزم بيروت، الطبعة الأولى، 1994، ص 15-60.

[32]-السعدي عبد الرحمان، تاريخ السودان، نشرة المدرسة الباريزية لتدريس الألسنة الشرقية، Adrien – Maisonneuve،Paris، 1964 ، ص 70-72.

[33]-المغيلي محمد بن عبد الكريم بن محمد ، أسئلة الأسقيا وأجوبة المغيلي، تقديم وتحقيق الأستاذ عبد القادر زبايدية، الشركة الجزائرية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974، ص 19-70.

[34]-بابا أحمد، نيل الابتهاج، المرجع المذكور سابقا، ص 578-579، ابن مريم، البستان، المرجع المذكور سابقا، ص 255-257. ونملك نسختين من شرح منح الوهاب؛ الأولى حققها وقدمها وعلق عليها الأستاذ أبو بكر بلقاسم ضيف الجزائري، وطبعتها دار ابن حزم ببيروت، بعنوان **لب اللباب في رد الفكر إلى الصواب**،والثانية مخطوطة مصورة، كتبه كرد علي عام 1144ه، بخط نسخ جميل، وعدد أوراقها 16، ومصدرها مكتبة جامعة الرياض، ورقمها 4260/ف3/897، ويمكن حصول نسخة منها بواسطة مكتبة المصطفى الرقمية -www.al-mostafa.com

[35]-بابا أحمد، نيل الابتهاج، المرجع المذكور سابقا، ص 578-579، ابن مريم، البستان، المرجع المذكور سابقا، ص 255-257.

[36]-معلومات مأخوذة من فهرس مخطوطات خزانة القرويين بفاس، ج4، ص 260، نقلا عن محمد شايب شريف، في تحقيقه لكتاب مختصران في الفرائض للإمام المغيلي، المصدر السابق، ص 29.